الجلسة الخاصة 8: قدرة المرأة على الصمود في مواجهة تغير المناخ/الحد من مخاطر الكوارث والهجرة كأجندات مرتبطة: الممارسة من الخطوط الامامية

السيدات والسادة المشاركين،

لن اتحدث عن تغير المناخ فانا على يقين بان العديد من المشاركين من ذوي الخبرة في هذا المجال قد قتلوه بحثاً من كافة اوجهه وتداعياته من كوارث طبيعية وغيرها، وأثره على التحركات السكانية وفئات المجتمع المختلفة. فهناك اتفاق بان تأثيرات تغير المناخ تطال شرائح سكانية كاملة، والفئات الأكثر هشاشة هي الأكثر تأثراً به، وإذا اقترن هذا الوضع مع وجود هشاشة في الدول او المناطق المعرضة لتغير المناخ وكوارث من صنع الانسان، فالنتيجة الحتمية هي تحرك السكان كاستجابة لهذه الضغوطات، اما بالنزوح داخل الدولة نفسها او خارجها، وهنا تكون المرأة على رأس قائمة المتأثرين في كل الحالات.

على المستوى العالمي، تسببت الكوارث الطبيعية في حدوث 24.9 مليون حالة نزوح جديدة في عام 2019، وهو أعلى رقم مُسجل منذ عام 2012. وبحلول 30 يونيو 2020، نزح حوالي 9.8 مليون شخص آخرين؛ بسبب الكوارث. من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم، حيث لم تُحسب حالات النزوح؛ بسبب الفيضانات الكبرى في أسيا ومنطقة الساحل، وخلال موسم الأعاصير في شرق أسيا والمحيط الهادئ. ويبقى عدد النازحين بسبب الكوارث البطيئة الوتيرة في جميع أنحاء العالم مجهولا، كما هو الحال بالنسبة لحالات النزوح المتعلقة بالجفاف والتي تم تسجيلها في بعض الحالات فقط.

اما على المستوى العربي فيعزى تضاعف عدد الكوارث الطبيعية ثلاث مرات منذ الثمانينيات، لظاهرة تغير المناخ، الذي يهدد المسيرة التنموية في المنطقة. وترتب على ذلك تفاقم ظاهرتي الهجرة والنزوح، هذا بجانب النزوح واللجوء بسبب عدم الاستقرار والنزاعات.

هذا الوضع يستلزم التركيز والعمل الجماعي ليس على المستوى العالمي فحسب بل وعلى المستوى العربي. فهناك حاجة لاعتماد مقاربة متكاملة متعددة القطاعات واستجابة فعالة تتناول ترابط مخاطر الكوارث الناتجة عن تغير المناخ والقدرة على الصمود خاصة للفئات الهشة، التي من بينها المرأة، خاصة المرأة المهاجرة والنازحة واللاجئة. وهذا لا يتم الا بإشراك المرأة في صنع القرار وفي وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج هذا الترابط بين تغير المناخ وتأثيره على الكوارث وقدرة المرأة على التكيف والصمود. ومن اهم متطلبات تحقيق ذلك توفير البيانات، خاصة تلك المصنفة على حسب النوع الاجتماعي، وبناء قدرات الأجهزة الإحصائية ذات الصلة، ووضع مصفوفة تحدد البيانات المطلوبة، والتي يجب ان تراعي البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي، بالإضافة الى تمكين الولوج للبيانات، واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من اجل ذلك.

الأولويات بالنسبة للمنطقة العربية تتمثل في ضرورة تصميم السياسات المتوائمة مع هذه المعطيات، ووضع الهياكل المؤسسية الضرورية، وتطوير قدرات الجهات المنفذة، وسن الأطر التشريعية، ووضع نظم المتابعة والتقييم، والتي تعتبر جميعها العناصر الأساسية التي تمكن من الترابط والتنسيق بين هذه الاجندات

المتقاطعة ويمكن الإنجاز فيها عن طريق التنسيق اللصيق وتهيئة المناخ لعمل تكاملي، وبالطبع لن تستقيم هذه الجهود إذا لم يتم ادماج الـ 48.2% من السكان وهي نسبة التي تمثلها النساء في المنطقة العربية.

بعد هذه الخلفية التي كان لا بد منها، دعوني ادخل في مسالة البعد الجنساني للمخاطر وقدرة المرأة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك قدرة المرأة المهاجرة، وهي مسائل تتقاطع مع كل جوانب التنمية. فقدرة المرأة على الصمود في مواجهة الكوارث لا يمكن فصلها عن وضع المرأة بصفة عامة.

فالمرأة قد تترأس الاسرة في حالات النزوح واللجوء، وهي التي توجد في خط المواجهة أثناء الكوارث، وهي المُرسِلة الموثوقة للموارد المالية في الأزمات بصفتها مهاجرة..... وقائع الحال هذه لا يتم الاعتراف بها. فدور المرأة حاليًا في قرارات الأسرة محدود في معظم الاحوال، وكذلك تمثيلها في الحكومات المحلية والوطنية، وإمكانية حصولها على الموارد الاستراتيجية، وخاصة التمويل والممتلكات والأرض، بالإضافة الى عدم المساواة في الأجور، وهناك قضية العنف ضد المرأة المتفشي في عدد من المجتمعات. كل هذه العوامل تجعل المرأة في وضع أكثر هشاشة من الفئات المجتمعية الأخرى. وبالتالي في إطار حالات الكوارث والطوارئ، تواجه النساء والفتيات آثارًا سلبية بسبب القوالب النمطية التي يتم وضعهن فيها، والتي تتسبب في استبعادهن من عملية صنع القرار، وحتى عدم إشراكهن في عملية بناء القدرة على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا تكمن أهمية مراعاة الفروق والتشابه بين الرجل والمرأة من حيث أدوارهما ومسؤولياتهما والوصول إلى الموارد والفرص وصنع القرار.

السيدات والسادة المشاركين،

من اهداف هذه الجلسة إثراء الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030، التي اقرتها القمة العربية عام 2018، وذلك من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي يخاطب الترابط بين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والهجرة، ولهذا الغرض سأتناول الأربعة محاور الرئيسية، التي تمثل أولويات الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، فنجد انه لا يمكن تحقيقها الا بإدماج المرأة في تنفيذها على النحو التالي:

فيما يلي الأولوية الخاصة بـ "فهم مخاطر الكوارث"

وبما ان النساء يتأثرن بصورة غير متكافئة بتغير المناخ والكوارث والهجرة، مع نسبة تعافٍ أطول مقارنةً بالرجال، فإن فهم التفاوتات في قابلية التضرر، ودرجة التعرض للمخاطر، وحساب خسائر الكوارث، لن تمكن من اتخاذ قرارات فاعله، ما لم تضع في الاعتبار النوع الاجتماعي والعمر والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والقدرات، وبالتالي يمكن تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والمادية التي تساهم في قابلية التضرر.

من ناحية أخرى فانه يجب تعزيز الوعي العام بجهود تخفيف تغير المناخ والتكيف معه للمرأة، وضمان إتاحة تقييمات علمية ومجتمعية، وطنية ومحلية، للمخاطر المتعددة الأخطار تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الأكثر عرضة للأخطار ومن أهمها المرأة.

ان ادماج المرأة في جهود فهم مخاطر الكوارث يحتم مشاركتها وادماج بعد النوع الاجتماعي في الأنشطة والبرامج الأساسية المعنية برصد وتدوين وتوزيع البيانات المتعلقة بالأخطار الأساسية وقابلية

التضرر على المستوى الاقليمي والوطني والمحلي؛ وكذلك تلك المتعلقة بتطوير نظم وشبكات إنذار مبكر وطنية وإقليمية لرصد الاخطار؛ وتطوير نظم تبادل المعلومات وقواعد بيانات إقليمية؛ وعند استخدام مواد ومناهج تعليمية ومنهجيات تأخذ في الاعتبار السياقات وحقائق المخاطر الاقليمية والوطنية والمحلية الناشئة؛ وفي جهود الارتقاء بالوعي العام وعند اتاحة فرص للتدريب وتنمية مهارات المديرين وصناع القرار والمتطوعين.

اما بالنسبة للأولوية الثانية المتعلقة بـ "تعزيز حوكمة الحد من مخاطر الكوارث لإدارة مخاطر الكوارث"
تطلب الاستراتيجية العربية ادراج اعتبارات الحد من المخاطر وتناول قابلية تضرر المرأة والطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات والنازحين داخليا والمجموعات الأخرى ذات الهشاشة في السياسات والخطط الوطنية والمحلية، وفي الأطر القانونية الخاصة بجميع القطاعات، وفي آليات متابعة انفاذ القوانين، وفي الاستراتيجيات الوطنية والمحلية. مع اشراك المرأة أثناء كافة مراحل تخطيط وتنفيذ الجهود الرامية إلى إدارة الكوارث والحد من المخاطر. وتضمين النساء في المنتديات الوطنية والمحلية وفي الهياكل المؤسسية لإدارة الكوارث والحد من مخاطرها.

اما بالنسبة للأولوية الثالثة المعنية بـ "الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها"
تدعو الاستراتيجية الى توفير الموارد لدعم البحث العلمي الذي يدعم تحليل الفوارق بين الجنسين، ويضع الأطر التي تعزز قدرات المرأة على الصمود، بالإضافة الى تحليل الآليات المالية القائمة والناشئة للحد من الكوارث، بما يضمن حصول المرأة على التمويل وفرص العمل والتدريب وزيادة قدرتها التنافسية وتقليص قابلية تضرر سبل عيش النساء والاستثمار في التنمية المجتمعية والضمان الاجتماعي، ودمج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية الريفية. والانحياز الإيجابي الى المرأة الريفية بصفة خاصة كونها تكون في الصدارة عند مواجهة الكوارث.
وفي هذ النقطة أود ان اشير الى ان المرأة كجزء من القوة العاملة في قطاع الإنتاج، خاصة في القطاع الزراعي، وهو الأكثر تأثرًا بتغير المناخ والظروف الجوية المتطرفة والكوارث، فانه يجب إعطائها الأولوية في تمويل المناخ على المستوى الدولي والاقليمي، حيث لا يشكل هذا الولوج للموارد تمكين للمرأة فحسب بل يعتبر استثمار في الحد من مخاطر الكوارث والتكيف والتخفيف من اثار تغير المناخ

اما بالنسبة للأولوية الرابعة المعنية بـ "تعزيز التأهب للكوارث للتصدي لها بفعالية وإعادة التأهيل والإعمار"
تولي الاستراتيجية العربية أهمية قصوى لإدماج بعد النوع الاجتماعي في وضع السياسات وبناء القدرات الفنية والمؤسسية وآليات إدارة الكوارث بما في ذلك في وضع خطط الاستعداد للكوارث والخطط الاحترازية وخطط التعافي وإعادة الإعمار. وتدعو الى وضع المرأة في الاعتبار عند انشاء نظم الدعم الصحي خلال الكوارث وتطبيق الإجراءات الاحترازية، واشراك المرأة في عمليات تبادل المعلومات الهامة في وقت حدوث الأخطار، وعند تقييم الحاجات بعد الكوارث واعداد بيانات خسائر الكوارث وتطوير إجراءات وقدرات الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص والمجتمعات المتضررة. تعتبر مشاركة المرأة في إعادة الاعمار وفي مفهوم البناء بشكل أفضل وفي الترتيبات المؤسسية والمالية وترتيبات التنسيق امر ضروري. ونصت الاستراتيجية على زيادة توفير الموارد بشكل مباشر للمجموعات والمبادرات المحلية الفاعلة في الحد من المخاطر مثل المنظمات المجتمعية المعنية بالمرأة. وحثها على الاستفادة من آليات التمويل الإقليمية القائمة للتنمية

الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الميزانيات الوطنية المخصصة للاستجابة والإغاثة للكوارث، وتقييم إمكانية الاستفادة من الآليات والصناديق الإقليمية القائمة عن طريق تخصيص ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وأنشطة التعافي على المستويات شبه الإقليمية أو الوطنية أو المحلية في إطار هذه الصناديق.

اذن فقد غطت الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 مسألة تمكين المرأة وربطته بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والهجرة من ناحية السياسات وبالتالي يكمن التحدي الأكبر في ترجمة تطلعات الاستراتيجية الى واقع ملموس وتنفيذ احكامها على المستوى المحلي والوطني والإقليمي وعبر القطاعات. هذا لا يتم الا بتضافر الجهود بين كافة أصحاب المصلحة والشركاء وتوفير التمويل الجاد للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ واتباع سياسات التخفيف الواقعية التي تراعي مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة للدول والمجتمعات وحتى مكونات المجتمع.
شكراً لحسن الاستماع